

قانون رقم (14) لسنة 1991 م
بتعديل وأضافة بعض الاحكام للقانون رقم (81)
لسنة 1970 م بشأن الموانئ

مؤتمر الشعب العام :

تنفيذا لقرارات المؤتمرات الشعبية الاساسية فى دور انعقادها العادى الثانى لعام 1400 و . ر الموافق 1990 م والتي صاغها الملتقى العام للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية (مؤتمر الشعب العام) فى دور انعقاده العادى السابع عشر فى الفترة من 29 ذى القعدة الى 5 ذى الحجة 1400 و . ر الموافق 11 الى 17 من شهر الصيف 1991 م .

وبعد الاطلاع على القانون رقم (81) لسنة 70 م بشأن الموانئ .

« صيغ القانون الاتى »

المادة الاولى

يستبدل بنص المادتين (110) و (143) من القانون رقم 81 لسنة 1970 م بشأن الموانئ النصان التاليان :-

(مادة 110)

لايجوز ممارسة اى عمل من الاعمال البحرية فى الموانئ او مزاولة اى نشاط بحرى آخر بها الا بترخيص من الجهة المختصة باللجنة الشعبية العامة للمواصلات والنقل .

وتنظم بقرار من اللجنة الشعبية العامة للمواصلات والنقل الشروط الفنية اللازمة لمنح هذه التراخيص والرسوم المستحقة على تراخيص النشاطات البحرية .

(مادة 143)

تنظم بقرار من اللجنة الشعبية العامة للمواصلات والنقل المنارات والعلامات البحرية المقامة لتسهيل حركة الملاحة البحرية وتحديد مواسفاتها الفنية .

المادة الثانية

تستبدل بالعقوبة المقررة بنص المواد (144 ، 145 ، 146) من القانون رقم 81 لسنة 1970 م العقوبة التالية :-

يعاقب كل من يخالف حكما من الاحكام المنصوص عليها فى المواد (144 - 145 - 146) من القانون رقم 81 لسنة 1970 م بغرامة لاتقل عن خمسين دينارا ولاتزيد على مائتى دينار .

المادة الثالثة

يستبدل بنص الفقرة الاولى من المادة 150 من القانون رقم 1 لسنة 1970 م النص التالى : -

كل من ادخل سفينة الى الموانئ الليبية او اقلع منها بغير اذن من الجهة المختصة او ادخلها منطقة محظورة يعاقب بالحبس وبغرامة لاتقل عن مائتى دينار ولاتزيد على الف دينار .

المادة الرابعة

تضاف لاحكام القانون رقم 81 لسنة 1970 م بشأن الموانئ نصوص المواد التالية :-

(مادة 10) مكررا

فى غير حالات القوة القاهرة يمنع دخول السفن التى يزيد عمرها عن عشرين سنة والسفن التى لم تزود بوسائل تفريغ آلية للموانئ الليبية .

ويجوز بقرار من اللجنة الشعبية العامة للمواصلات والنقل بناء على طلب ذوى الشأن وعرض الجهات المختصة استثناء بعض السفن من هذا الحظر .

ولايسرى الحظر على السفن الغير مخصصة للاغراض التجارية والسفن التى ترفع العلم الليبى .

(مادة 152 مكررا)

كل من يخالف أحكام المادة 10 مكررا من هذا القانون يعاقب بغرامة لاتقل عن الف دينار ولاتزيد على خمسة الاف دينار ، وتضاعف العقوبة فى حالة العود .

(مادة 156 مكررا)

تؤول الاختصاصات المقررة بموجب القانون رقم 81 لسنة 1970 م للإدارة العامة للموانئ والمناظر الملقاة ، أو مديرتها الى اللجنة الشعبية العامة للمواصلات والنقل .

المادة الخامسة

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

المادة السادسة

يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ، وينشر فى وسائل الاعلام المختلفة .

مؤتمر الشعب العام

صدر فى : 10 : محرم الحرام 1400 و . ر
الموافق : 22 : ناصر : 1991 م